الأنباء
الاثنين 27 يوليو 2015

البنزين خطٌ أحمر

أثار خبر «الأنباء» الذي نشرته في عددها الصادر أمس عن التوجه الحكومي لرفع الدعم عن البنزين، ردات فعل واسعة جاءت جميعها رافضة لمثل هذا التوجه، معتبرين انه وبالرغم من تأكيد وزارة المالية ان اللجنة المشكلة برئاسة الوزارة تعكف حاليا على دراسة مختلف أنواع الدعوم، وتحديد الفئات المستفيدة والمستحقة لكل نوع من الدعم بهدف تحقيق العدالة دون المساس بالفئات المستحقة، الا انه عبر عدد من النواب ورجال الاقتصاد والمواطنين عن رفضهم للتوجه الحكومي نحو رفع الدعم عن البنزين، مشددين على ضرورة اجراء دراسة مستفيضة لتبيان مدى تأثير ذلك على بقية أسعار السلع وعلى أصحاب الدخل المحدود.

ولوحوا بأن مجلس الأمة لن يقبل بقرار رفع أسعار البنزين، لارتباطه بحياة ومعيشة المواطنين والمقيمين.

كما أعرب عدد من الاقتصاديين عن تخوفهم من تسبب رفع أسعار البنزين في زيادة الأعباء على المواطنين والمقيمين، لافتين الى انه اذا كان هناك عجز في الميزانية فيجب الا تتم معالجته على حساب المواطنين. وعلى المستوى الشعبي جاءت ردود فعل المواطنين مستنكرة لمثل هذا التوجه، وقال عدد من المواطنين لـ«الأنباء»: ان رفع سعر البنزين سيؤثر سلبا على الجميع، وسيؤدي الى رفع جميع الأسعار، وطالبوا الحكومة بايجاد حلول أخرى لتنويع مصادر الدخل.

رفضوا التوجه الحكومي تجاه القضايا التي تمس الجانب المعيشي للمواطن

نواب: المجلس لن يقبل قرار الحكومة برفع سعر البنزين

سلطان غالب العبدان

رفض عدد من نواب مجلس الأمة توجه الحكومة لزيادة أسعار البنزين، مشددين على ضرورة إجراء دراسات مستفيضة لتبيان مدى تأثير ذلك على السلع المرتبطة بحياة ومعيشة المواطنين، مشيرين إلى أن هذا التوجه غير المدروس سيضر المواطن الكويتي بالدرجة الأولى وذوي الدخول المتوسط والمحدود منهم بشكل خاص، حيث سيؤدي ذلك إلى إحداث تأثير سلبي كبير على المستوى المعيشي لهذه الفئة التي يعتمد أغلبها على الدعم الحكومي في شراء المحروقات بأسعار مقبولة.

وأكدوا أن المجلس لن يقبل بقرار الحكومة رفع سعر البنزين ولابد من مراجعة المجلس في ذلك.

وفي هذا السياق أعلن النائب حمدان العازمي رفضه القاطع أي توجه حكومي لزيادة أسعار البنزين، مستغربا الإصرار الحكومي على العمل ضد مصلحة المواطن والاستمرار في تسريب انباء لاستفزاز الرأي العام مؤكدا ان المعلومات التي تطفو على الساحة المحلية مؤخرا حول رفع أسعار البنزين دليل جديد إلى جانب دلائل أخرى كثيرة على هشاشة وسطحية السياسة التي تنتهجها الحكومة في جميع القضايا خاصة التي تمس الجانب المعيشي للمواطن الكويتي.

وتساءل العازمي في تصريح صحافي امس: ما مبررات الحكومة لزيادة سعر البنزين، هل هو زيادة إيرادات الدولة ام خطة للحد من الازدحام المروري؟ مستطردا بالقول: يبدو ان الحكومة كلما فشلت في ادارة ملف تبحث عن المواطن البسيط لتمارس سلطاتها عليه.

وأضاف العازمي: لماذا لم يعرض مستشارو الحكومة عليها خطة جادة لتنويع مصادر الدخل وتعظيم ايرادات الدولة، بدلا من زيادة معاناة المواطن برفع اسعار البنزين، ولماذا لم يعرض هؤلاء المستشارين على الحكومة خطة لتحسين خدمات ومرافق الدولة اولا ثم التفكير برفع اسعار اي منها؟

وتابع قائلا: هل تعلم الحكومة ان مثل هذا القرار برفع سعر الديزل سيتسبب تدريجيا في التأثير على جميع مشروعات خطة التنمية التي تعاني من الأساس ببطء في التنفيذ؟

كما انه سيطول جميع المواطنين والمقيمين ولن يتضرر به التجار بل بالعكس فان هذا القرار سيكون حجة لاغلبية التجار لرفع اسعار جميع انواع السلع الاستهلاكية والغذائية.

محمد طنا

عسكر العنزي

حمدان العازمي

العازمي: نرفض رفضاً قاطعاً أي توجه حكومي لرفع سعر البنزين

طنا: لتلتفت الحكومة نحو توفير العيش الكريم للمواطن

عسكر: إجراء دراسات مستفيضة لتبيان مدى تأثير ذلك على السلع المرتبطة بحياة ومعيشة المواطنين

من جانبه رفض النائب عسكر العنزي التوجه الحكومي الرامي إلى زيادة أسعار البنزين، مشددا على ضرورة إجراء دراسات مستفيضة لتبيان مدى تأثير ذلك على السلع المرتبطة بحياة ومعيشة المواطنين.

ورأى أن العشوائية والتسرع في اتخاذ القرار نهج يصعب على الحكومة تغييره في ظل البيروقراطية الحكومية التي وضعت المواطن في آخر اهتمامها، داعيا الحكومة إلى إصدار بيان رسمي يبين مدى صحة ما يتردد عن التوجه لرفع أسعار البنزين، وإن صح هذا التوجه فلا سبيل أمام الحكومة سوى التراجع عن هذا القرار، وإلا فإن النواب سيضطلعون بمسؤولياتهم الدستورية.

وأشار إلى أن مثل هذا التوجه غير المدروس سيضر المواطن الكويتي بالدرجة الأولى وذوي الدخول المتوسط والمحدود منهم بشكل خاص، حيث سيؤدي ذلك إلى أحداث تأثير سلبي كبير على المستوى المعيشي لهذه الفئة التي يعتمد أغلبها على الدعم الحكومي في شراء المحروقات بأسعار مقبولة، مشيرا الى أن رفع سعر ليتر البنزين ليس بالأمر السهل على المواطنين لاسيما ذوي الدخول المحدودة.

وطالب عسكر بإعادة النظر في قرار رفع الدعم حيث إن من الأجدر رفع دعم المحروقات عن الشركات التجارية والمؤسسات وغيرها من المستفيدين من دون حق، لا أن يرفع الدعم عن المواطنين من ذوي الدخول المحدود.

ورفض النائب محمد طنا التوجه الحكومي لرفع أسعار البنزين، مستذكرا التجربة الحكومية في رفع أسعار الديزل وما صاحبها من تخبط واضح وارتباك في الأسواق وأسعار السلع.

وأضاف طنا في تصريح لـ«الأنباء» ان المجلس لن يقبل بقرار الحكومة في حال اتخاذها قرار رفع سعر البنزين ولابد من مراجعه المجلس في ذلك.

وقال طنا إننا نسمع ان الحكومة تريد ان تقوم بالتجربة الإماراتية والتجربة الأوروبية في رفع أسعار البنزين ولكن نذكرهم ان الحكومة الإماراتية وفرت البديل وقامت بتطوير وسائل النقل الجماعي مثل مترو دبي وكذلك الدول الأوربية متعارف بها استخدام القطارات متسائلا أين التجربة الكويتية في وسائل للنقل الجماعي؟

وختم طنا تصريحه بمطالبة الحكومة بالابتعاد عن قرار رفع البنزين والالتفات نحو المشاريع المتعطلة وتطوير الأداء الحكومي وتوفير العيش الكريم للمواطن الكويتي.

أشاروا إلى وجود ضرر على المواطنين والوافدين

اقتصاديون: ضرورة تحقيق الاستغلال الأمثل لصرف الأموال ومراعاة جميع الشرائح

قيس الغانم

جاسم زينل

حجاج بو خضور

عاطف رمضان

قال عدد من الاقتصاديين إن توجه الحكومة لرفع الدعم عن البنزين تدريجيا مما ينتج عنه زيادة في سعره بنسبة 50٪ مؤشر على وجود عجز في ميزانية الدولة وان الحكومة تحاول سد هذا العجز من خلال رفع الدعم عن بعض السلع على حساب المواطنين والمقيمين. وذكروا في تصريحات لـ «الأنباء» أن هناك ضررا سيقع على المواطنين والعمالة الوافدة بسبب زيادة سعر تكاليف المعيشة وان مراعاة مختلف شرائح المجتمع أمر ضروري. في حين أشاد البعض بهذا التوجه، مطالبين الحكومة بضرورة الاستغلال الأمثل لصرف الأموال التي ستستفيد منها الدولة من رفع الدعم.

وقال رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لمجموعة ارزان القابضة جاسم زينل ان توجه الحكومة لرفع الدعم عن البنزين مؤشر واضح على وجود عجز في ميزانية الدولة، وان الحكومة تسعى لسد العجز من خلال الضرائب أو رفع الدعم عن السلع المدعومة من بينها البنزين. وأضاف زينل ان هناك ضررا سيقع على المواطنين والعمالة الوافدة الى الدولة بسبب زيادة سعر تكاليف المعيشة في ظل ارتفاع الأسعار الذي طال الغذاء والملبس والمسكن. وقال زينل: «من الطبيعي أن تلجأ الحكومة لرفع الدعم عن السلع المدعومة في حال وجود عجز في ميزانية الدولة، لكن من الضروري أيضا مراعاة مختلف شرائح المجتمع. وأشار إلى أن القطاعين العام والخاص مطالبان بزيادة أجور العمالة الوافدة إلى الدولة، خاصة الذين تتطلب أعمالهم امتلاكهم سيارات. وبين ان رفع الدعم عن البنزين يهدف إلى زيادة إيرادات الدولة أو وجود تقشف في استهلاك البنزين.

من جانبه، وصف الخبير العقاري وأمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم توجه الدولة لرفع أسعار البنزين بأنه لن يشكل ضررا كبيرا على ميزانية المواطن أو المقيم لصغر مساحة الكويت. واضاف الغانم أن التأثير قد يقع على أصحاب سيارات النقل التي تعمل بالبنزين، مشيرا الى ان رفع الدعم عن البنزين سيفيد ميزانية الدولة وهو أمر جيد.

وقال: «إذا كان الغرض من ذلك أن تستفيد منه الدولة فلا بأس من ارتفاع سعر البنزين، لكن أن يتحمل المواطن هذه الأعباء المالية ويتم صرف هذه الأموال في غير أماكنها بشكل خاطئ فزيادة سعر البنزين في هذه الحالة أمر مرفوض. وأشار الغانم الى أن الإشكالية تكمن في صرف الأموال في غير محلها».

أما الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور فقال إن توجه الدولة لرفع سعر البنزين لن يؤثر كثيرا على ميزانية المواطن والمقيم، مشيرا إلى ان متوسط استهلاك السيارة على سبيل المثال سيرتفع بحدود 15 دينارا شهريا. وأوضح ان رفع الدعم عن البنزين أمر مطلوب في حال كان هناك عجز في الميزانية. واشار الى أن ارتفاع سعر البنزين سينتج عنه حرص المواطن أو المقيم على ثقافة الترشيد والادخار، وذلك من الجوانب الإيجابية، بالإضافة إلى أن الدولة ستستفيد من أموال الدعم في رفع كفاءة أداء الخدمات بشكل عام.

أكدوا أن الدول النفطية الكبرى لا تلجأ لرفع الدعم عن النفط ومشتقاته

مواطنون: رفع سعر البنزين سيؤدي إلى غلاء جميع متطلبات الحياة الأساسية

كريم طارق ـ عبدالله الراكان

أثار ما نشرته «الأنباء» أمس عن التوجه الحكومي لرفع الدعم عن أسعار البنزين حفيظة المواطنين، فأعلنوا رفضهم واستنكارهم لمثل هذا التوجه، لافتين إلى أنه سيؤثر سلبا على ذوي الدخل المحدود أكثر من غيرهم، وستكون له آثار سلبية كثيرة، حيث سيتسبب من غلاء الكثير من متطلبات الحياة الضرورية.

في البداية، أكد ندا الديحاني أن رفع الدعم عن البنزين يصاحبه بعض الإيجابيات ويتخلله بعض السلبيات، لافتا إلى أن الجانب الإيجابي يكمن في حل بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المرورية، حيث سيدفع هذا القرار الكثير من المواطنين إلى اختيار السيارة التي تناسبه دون الاعتماد على السيارات ذات السلندر العالي لتقليل الاستهلاك، أما الجانب السلبي في رفع الدعم فيتمثل في أن الكويت تعتبر من كبريات الدول المصدرة للنفط، لافتا إلى أن الدول الكبرى المصدرة للنفط لا تلجأ عادة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية، بل تلجأ إلى العديد من الحلول الأخرى للحفاظ على خزينة الدولة مثل فرض الضرائب وتقليل الرواتب، مشيرا إلى قنزويلا على سبيل المثال كونها أحد أكبر العواصم النفطية والتي يتم تعبئة السيارات ذات السلندرات الكبرى بـ3 دولارات فقط، ومع ذلك فهي تعوض ذلك من خلال الضرائب، لتضع رفع الدعم عن البنزين في آخر حلولها، مؤكدا على الدولة تستطيع التوفير على خزينة الدولة من خلال التعويض في مجالات أخرى مثل المصاريف الإدارية التي يمكن خلال توفير الملايين بل المليارات.

من جانبه، أشار يوسف الكندري إلى أن رفع الدعم عن البنزين سيؤثر بشكل كبير على المواطنين، لافتا إلى أن المتضرر الأول هو المواطنين من أصحاب الدخل المتوسط والمحدود، موضحا أن هذا الارتفاع في أسعار البنزين سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء والسلع الغذائية وتوصيل الطلبات بمختلف أنواعها، وهو ما سيلحق الضرر بالمواطن ذي الدخل المحدود مع عدم ارتفاع المعاشات.

وأوضح أن رفع الدعم عن البنزين قد يسهم في تخفيف الزحام لكن هناك العديد من الحلول الأخرى التي يمكن اتباعها لحل مشكلة الاختناق المروري في الكويت مثل المترو وإقامة المزيد من الطرف وشركات النقل والمواصلات، خاصة أن شركات النقل في الكويت ول المستوى، مشيرا إلى أن القرار في حالة تطبيقه سيوفر الكثير على خزينة الدولة، خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وعدم وجود موارد أخرى سوى النفط، مؤكدا على ضرورة إيجاد حلول حكومية أخرى تهدف إلى تنويع مصادر الدخل في الكويت.

في سياق متصل أشار المحامي عبدالله حميد إلى أن تلك الزيادة في أسعار البنزين ستكون زيادة غير مبررة، لما ستشكله من عبء كبير على المواطن في ظل غلاء المعيشة والإيجارات والسلع المختلف، خصوصا ان الكويت من الدول الكبرى المصدرة للنفط، لافتا إلى أن تلك الزيادة في أسعار البنزين ستؤدي إلى غلاء المتطلبات الأساسية للمعيشة بالإضافة إلى ارتفاع أجور العمالة غير الكويتية في بعض المجالات، بشكل لا يستطيع تحمله المواطن والمقيم.

وأضاف أن هذه القرار سيصب في مصلحة فئة بعينها خصوصا أصحاب محطات البنزين.

من ناحيته، أكد محمد الهاجري أن الزيادة في أسعار البنزين ستزيد بشكل كبير من أعباء المواطن، حيث أن رفع الدعم سيؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار بشكل عام، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن تلك الزيادة في أسعار البنزين ستوفر الكثير من الأموال في خزينة الدولة، إلا أنها ستؤثر على المواطن وتزيد من أعبائه بشكل لن يستطيع تحمله.

بدوره، قال بدر العبيد ان رفع الدعم عن البنزين سيثقل كاهل مواطنين ومقيمين لا يقدرون على توفير مطالبهم من هذه المحروقات بشكل كامل ويكتفون بالتعبئة أو شرائها بشكل قليل حسبما عندهم من أموال، مع العلم أن هناك وافدين أيضا تصعب عليهم المعيشة وسط رفع أسعار المحروقات المستخدمة.

وأكد ان الدولة بكامل قطاعاتها النفطية قادرة على تحمل نسب الدعم، لاسيما أن الكويت بلد نفطي والوفرة فيه كبيرة ويمكن تغطية احتياجات الناس فيها، متمنيا ان تستمر هذه النعمة دون زيادة أسعار يمكن من خلالها إرهاق المواطنين والمقيمين ماليا بسبب الدعوة لرفع أسعار المحروقات المستخدمة بشكل يومي في المنازل والسيارات وغيرها.

بدوره، قال فارس العنزي ان إلغاء الدعم عن أسعار البنزين سيثقل كاهل الكثير من المواطنين من محدودي الدخل، مضيفا أن ميزانية المواطن والمقيم في الكويت، مشيرا إلى انه سبق هذا التوجه قرار برفع الدعم عن الكيروسين الأمر الذي تسبب بارتفاع أسعار النقل خاصة مواد البناء.

وطالب بالتريث قبل أن يتم إقرار رفع الدعم حتى يتسنى للدولة دراسة الإيجابيات والسلبيات وألا تكون نتائجه عكسية على المستوى المعيشي للمواطنين والمقيمين.

من جانبه، قال سعد جابر انه ليس هناك داع لرفع أسعار البنزين، خصوصا أن هذه الخدمات بمقابل مادي غير قابل للتأجيل ويتم دفع ثمنها عند التعبئة، موضحا أن الدولة رفعت أسعار البنزين عدة مرات، الأمر الذي تسبب بأثقال كاهل المواطن والمقيم.

ودعا مؤسسات الدولة النفطية وشركاتها إلى مراعاة المواطن والمقيم البسيط وعدم رفع الأسعار، لاسيما أن هناك الأسعار الحالية رغم ارتفاعها على أن المواطن والمقيم اعتادها وألفها، مشيرا إلى ان هذا القرار مع الطفرة الكبيرة الحاصلة في الكويت في الأسعار مع غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الغذائية والملابس والعلاج والخدمات والإيجار على الضعف تقريبا، مبينا أن إلغاء الدعم على البنزين سيزيد من أعباء المواطن العادي.

من جهته، قال عواد عبدالهادي ان رفع الدعم عن البنزين سيكون له الاثر الكبير على المستوى المعيشي لدى المواطنين والمقيمين ذوي الدخل المحدود، مطالبا بمراعاة ظروفهم قبل ان يتم تطبيق هذا القرار، مشيرا على ان الاسعار الحالية باعتقادي عادلة خاصة أننا في الكويت ولله الحمد نتمتع بموفور نفطي كبير، موضحا إلى ان المملكة العربية السعودية لديها سعر البنزين منخفض جدا مقارنة مع الكويت.

ندا الديحاني

سعد جابر

بدر العبيد

عواد عبدالهادي

فارس العنزي

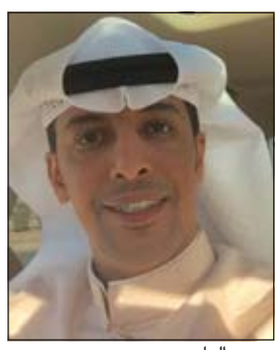
محمد الهاجري

عبدالله حميد

الديحاني: الكويت من كبريات الدول المصدرة للنفط.. فكيف ترفع الدعم عن المشتقات النفطية؟

الكندري: على الحكومة إيجاد حلول أخرى لتنويع مصادر الدخل